

Distr.: General
7 May 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ١٧ من القائمة الأولية*
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
لأغراض التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠
نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠
البند ١٣ (ب) من جدول الأعمال**
المسائل الاقتصادية والبيئية: تسخير العلم والتكنولوجيا
لأغراض التنمية

استمرار منتدى إدارة الإنترنت

مذكرة من الأمين العام

موجز

أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٢/٦٠ برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الذي أقرته القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الثانية، حيث طلب إلى الأمين العام إنشاء منتدى إدارة الإنترنت وبحث مدى الرغبة في استمرار المنتدى، وذلك في إطار مشاورات رسمية مع المشاركين في المنتدى، في غضون خمس سنوات من إنشائه، وأن يصدر توصيات إلى أعضاء الأمم المتحدة في هذا الصدد. وتقدم هذه المذكرة استجابة لذلك الطلب.

وفي أعقاب عقد مشاورات رسمية مع المشاركين في المنتدى، يوصي الأمين العام أن تقوم الجمعية العامة بتمديد ولاية المنتدى. وبالإضافة إلى ذلك، فبناء على الآراء التي أبدتها المشاركون، ينبغي أيضا النظر في عدد من أوجه التحسن في شكل المنتدى ومهامه وعملياته.

* A/65/50.

** E/2010/100.



أولا - معلومات أساسية

١ - ظهر مفهوم إدارة الإنترنت على الساحة الدولية في اجتماع للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٥، لدى اختتام مرحلة تونس من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، عرفت الدول الأعضاء، بشكل مؤقت، إدارة الإنترنت على أنها "قيام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كل حسب دوره، بتطوير وتطبيق ما تشترك فيه من مبادئ ومعايير وقواعد وأعراف وإجراءات لاتخاذ القرارات وبرامج تحدد شكل تطور خدمات الإنترنت واستعمالها".

٢ - وأقرت الدول الأعضاء بأن "إدارة الإنترنت، حين تنفذ وفقا لإعلان المبادئ التي اعتمدت في مرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمي (انظر A/C.2/59/3، المرفق)، تشكل عنصرا أساسيا في مجتمع معلومات يضع البشر في صميم اهتمامه، ويشمل الجميع، وذو توجه تنموي، وغير تمييزي". وأعربت عن التزامها "بضمان توفير الشرعية اللازمة لإدارة الإنترنت، على أساس المشاركة الكاملة من جميع أصحاب المصلحة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في إطار أدوار ومسؤوليات كل منهم".

٣ - وتوضح قضايا السياسات العامة المبينة في برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات (انظر A/60/687) فيما يتعلق بموضوع "إدارة الإنترنت"، النطاق الواسع لهذا الموضوع. وفيما لا يقتصر على مسائل التسمية والعنونة في الإنترنت، ذكر برنامج عمل تونس صراحة مسائل من قبيل موارد الإنترنت الحرجة، وأمن وأمان الإنترنت، وإمكانية الوصول للإنترنت وتوفير خدماتها بتكلفة ميسرة، والمسائل التقنية والتنظيمية، وحماية المستهلك، والتنمية المنصفة للجميع، ومجموعة من التحديات الإنمائية الأخرى التي تتطلب تعاوننا وحوارا دوليين مع الكثير من مختلف فئات أصحاب المصلحة.

٤ - ومن أجل التوصل لفهم أفضل للمسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة على نحو مفتوح يشمل الجميع، قررت الدول الأعضاء إنشاء "منتدى إدارة الإنترنت" الذي يدعو لانعقاده الأمين العام^(١). وتتمثل المهمة الأساسية للمنتدى في مناقشة قضايا السياسات العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية لإدارة الإنترنت، من قبيل تلك التي عددها برنامج عمل تونس، من أجل تعزيز استدامة شبكة الإنترنت ومتانة بنيتها وأمنها واستقرارها وتطورها في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وليس المقصود من منتدى

(١) تحددت ولاية منتدى إدارة الإنترنت في الفقرات ٧٢ و ٧٣ و ٧٧ من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات (انظر A/60/687)، الذي اعتمد في المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وأيدته الجمعية العامة بقرارها ٢٥٢/٦٠.

إدارة الإنترنت أن يحل محل الترتيبات أو الآليات أو المؤسسات أو المنظمات القائمة. وإنما المقصود منه أن يكون عملية محايدة، غير ازدواجية، وغير ملزمة، ولا يتدخل في العمليات اليومية أو التقنية للإنترنت.

٥ - ونظرا للطابع الفريد للمنتدى بوصفه منتدى متعدد أصحاب المصلحة، لم يكن هناك نموذج جاهز للاحتذاء به في عقده. ومن ثم، طلب الأمين العام، وفاء منه بالولاية الموكلة إليه، إلى مستشاره الخاص لشؤون إدارة الإنترنت أن يبدأ مشاورات على نطاق واسع بشأن هذه الولاية بهدف بلورة تفاهم مشترك بين جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بطبيعة الكيان الجديد وسماته.

٦ - وكان مما أدى لتزايد الفهم المشترك لكيفية عمل المنتدى والمسائل التي ينبغي له أن يتناولها، وجود "الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين"، الذي شكله الأمين العام في عام ٢٠٠٦ ويعمل بصفته مكتباً للمنتدى. ويضم الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين ٥٦ عضواً رشحتهم فئات متعددة من أصحاب المصلحة، مراعية التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين. ويتولى الفريق الاستشاري إعداد برنامج الاجتماع السنوي للمنتدى. وقد دأب الفريق على الاجتماع ثلاث مرات في العام برئاسة "المستشار الخاص لشؤون إدارة الإنترنت".

٧ - ويقدم الدعم للمنتدى والفريق الاستشاري أمانة يرأسها منسق تنفيذي تتبع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إحدى شعبها: شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية. وتمول الأمانة بالتبرعات، وهي توجد فعلياً بمكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٨ - وينظم المنتدى مؤتمراً سنوياً لأصحاب المصلحة. فعقد الاجتماع الأول في أثينا في عام ٢٠٠٦، والثاني في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ٢٠٠٧، والثالث في حيدر آباد، الهند، في عام ٢٠٠٨، والرابع في شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩. وستستضيف حكومة ليتوانيا الاجتماع السنوي الخامس للمنتدى في مدينة فيلنيوس خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وتعد الاجتماعات في قارة مختلفة كل عام لتيسير المشاركة على نطاق واسع.

ثانياً - تقييم منتدى إدارة الإنترنت

٩ - عندما أنشئ المنتدى عام ٢٠٠٦، حددت فترة عمله بخمس سنوات، تستعرض الدول الأعضاء بعدها مدى الرغبة في استمراره. وفي الفقرة ٧٦ من برنامج عمل تونس، طُلب إلى الأمين العام أن يبحث مدى الرغبة في استمرار المنتدى، بالتشاور الرسمي مع

المشاركين فيه، في غضون ٥ سنوات من إنشائه، وأن يقدم توصيات إلى أعضاء الأمم المتحدة بهذا الصدد. ومن ثم، بحث الأمين العام مميزات وأوجه قصور المنتدى، آخذاً في اعتباره آراء كثير من المشاركين فيه.

١٠ - وبدأت المشاورات الرسمية عن طريق عملية إلكترونية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، استهلت باستبيان أعدته أمانة المنتدى، ومذكرة شفوية وجهت لاحقاً إلى جميع البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، طلباً لإسهامات من جميع الدول الأعضاء. ووردت ردود خطية مجموعها ٦٢ رداً عقب هذه الدعوات لتقديم تعليقات عامة، ومن بين مقدمي الردود، أجاب ٤٥ منهم على الاستبيان الإلكتروني. ووردت إسهامات من حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات تمثل المجتمع المدني والقطاع الخاص، بما في ذلك ممثلون عن الأوساط الأكاديمية والتقنية. ووردت أيضاً تعليقات من عدد من الأفراد.

١١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عقدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية جلسة مشاورات رسمية مع المشاركين في المنتدى، وذلك في أثناء الاجتماع الرابع للمنتدى المعقود في شرم الشيخ، مصر. وأدلى ٤٧ متكلماً من مختلف فئات أصحاب المصلحة بيانات قصيرة. وكانت هناك ثمانية بيانات لمشاركين لم تخصص لهم مساحة زمنية للتكلم نظراً لضيق الوقت فتم نشرها إلكترونياً. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت سبعة بيانات عقب انتهاء المشاورات. وبذلك بلغ مجموع الإسهامات ٢٤ إسهاماً، على مدى فترة التشاور التي امتدت ستة أشهر من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١٢ - وأعرب معظم الذين شاركوا في جلسة المشاورات الرسمية أثناء الاجتماع الرابع للمنتدى في شرم الشيخ، أو الذين قدموا إسهامات خطية، عن تأييدهم لاستمرار المنتدى. ومن بين أصحاب المصلحة الذين قدموا تعليقات دعا ٢٨ في المائة إلى استمرار المنتدى بحالته الراهنة، ودعا ٦٨ في المائة إلى استمراره مع إدخال بعض التحسينات، وأشار ٣ في المائة إلى أن تأييدهم للاستمرار يتوقف على إدخال عدد من الإصلاحات. وأيد أغلب أصحاب المصلحة الرأي بأن ولاية المنتدى، إذا مددت، ينبغي أن تستمر لفترة خمس سنوات أخرى على الأقل. وأوصى أحد أصحاب المصلحة بتقصير الإطار الزمني إلى عامين أو ثلاثة أعوام من أجل تقييم النتائج بشكل أكثر انتظاماً. ويرد في الجدول ١ موجز لآراء أصحاب المصلحة وفي الجدول ٢ بيان بالإسهامات موزعة بحسب فئات أصحاب المصلحة.

الجدول ١

موجز لآراء أصحاب المصلحة المشاركين في عملية تقييم المنتدى، أيار/مايو - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

الموقف العام	عدد المساهمين بآراء	النسبة المئوية للمساهمين بآراء
التمديد دون تغيير	٢٤	٢٨
التمديد مع إدخال تحسينات	٥٩	٦٨
عدم التمديد دون إدخال تحسينات كبرى	٣	٣
لم يدل برأي	١	١
المجموع	٨٧	١٠٠

الجدول ٢

بيان المساهمين في عملية تقييم المنتدى، بحسب فئات أصحاب المصلحة

فئة أصحاب المصلحة ^(أ)	عدد المساهمين بآراء	النسبة المئوية للمساهمين بآراء
الحكومات	٢٦	٣٠
المنظمات الحكومية الدولية	١١	١٣
شركات القطاع الخاص	٩	١٠
منظمات المجتمع المدني	٤١	٤٧
المجموع	٨٧	١٠٠

(أ) ينبغي اعتبار الأرقام تقريبية نظراً لأن اجتماعات المنتدى لا تتبع إجراء رسمياً لاعتماد المشاركين. وأشار بعض أصحاب المصلحة إلى أنهم يشاركون بصفتهم الشخصية.

١٣ - ووفقاً للكثير من المشاركين، فإن طابع المنتدى من حيث تعدد الأطراف وأصحاب المصلحة المشاركين فيه واتسامه بالديمقراطية والشفافية وهو طابع فريد وقيم وينبغي الحفاظ عليه. وبعد فتح باب المشاركة في المنتدى مبدئياً أساسياً يقوم عليه تطوير مجتمع المعلومات لخدمة الجميع، على النحو الذي توحاه مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وسمة دائمة لإدارة الإنترنت تحظى بتقدير جميع فئات أصحاب المصلحة. والمنتدى مكان تناقش فيه الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية مسائل هامة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيه يطلع كل مشارك غيره على رؤيته وإنجازاته. وفوق هذا وذاك، فالمشاركون يؤسسون لقيام فهم مشترك للإمكانات الكبيرة للإنترنت مع تناول المخاطر والتحديات الكثيرة التي تنطوي عليها إدارة هذه الشبكة.

١٤ - وفي القرار ١٨٧/٦٤، شجعت الجمعية العامة تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة لكفالة التنفيذ الفعال لنتائج مرحلي جنيف وتونس لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وعلى وجه الخصوص، شجعت الجمعية العامة "على إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المنتديات المواضيعية الوطنية والإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين، في إطار جهد وحوار مشتركين مع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وشركاء التنمية والجهات الفاعلة في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات".

١٥ - وكانت أكبر الشواغل التي أعرب عنها أصحاب المصلحة هي أن منتدى إدارة الإنترنت، بالرغم من دوره في تعزيز الحوار والتفاهم لا يكرس اهتماماً كافياً لمهمته الإنمائية ولا لمسألة إدارة موارد الإنترنت الحرجة، وأن منتدى إدارة الإنترنت لا يقدم مشورة محددة إلى الهيئات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى المشتركة في إدارة الإنترنت، وأنه يلزم القيام بالمزيد لإشراك أصحاب المصلحة في آليات إدارة الإنترنت، لا سيما أصحاب المصلحة من البلدان النامية.

١٦ - وينبغي ملاحظة أن منتدى إدارة الإنترنت والفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين قاما بذاتهما ببذل جهد لبدء كل دورة من دورات التخطيط السنوية من أجل بحث طرق عمل المنتدى وتحسينها. فعلى سبيل المثال، دارت بعد كل اجتماع مناقشة تقييمية على نطاق واسع، تنظر في النقاط التي تم فيها العمل على نحو جيد وتلك التي كان العمل فيها أقل جودة، وذلك من أجل توثيق "الدروس المستفادة" التي يستعان بها بعد ذلك في تخطيط الاجتماع التالي وعملياته التحضيرية.

ثالثاً - التوصيات

١٧ - استناداً إلى الآراء السابقة التي أعربت عنها الجمعية العامة بشأن مسألة الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة والدعم القوي لإيجاد منتدى مفتوح للنقاش فيما بين المشاركين في المشاورات، بشأن المسائل المتعلقة بالسياسة العامة التي تتصل بإدارة الإنترنت، يوصي الأمين العام بما يلي:

(أ) أن تمدد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لخمس سنوات أخرى؛

(ب) أن تنظر الدول الأعضاء في مدى الرغبة في استمرار المنتدى مرة أخرى، وذلك في سياق الاستعراض العشري، الذي يجري في عام ٢٠١٥، لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؛

(ج) أن ينظر في التحسينات المدخلة على شكل منتدى إدارة الإنترنت ومهامه وعملياته في اجتماعه السادس في عام ٢٠١١.

١٨ - يرد وصف ثلاثة مجالات محل اهتمام بشكل أكثر تفصيلاً في القسم التالي، جنباً إلى جنب مع المزيد من توصيات الأمين العام في المجالات ذات الصلة. وقد يكون ضمن سلطة الأمين العام تناول بعض التحسينات الأخرى، من قبيل العضوية والنظام الداخلي للفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين، الذي طلب إلى الأمين العام دعوته إلى الانعقاد بموجب الفقرة ٧٨ (ج) من برنامج عمل تونس. وحيثما يكون الحال كذلك، يشار إلى أن الدول الأعضاء قد ترغب في الإحاطة علماً في مداولاتها بالتغييرات التي تدخل ضمن اختصاص الأمانة العامة أو اختصاص المشاركين في المنتدى أنفسهم.

ألف - تحديد القضايا الرئيسية للسياسات العامة المتعلقة بإدارة الإنترنت

١٩ - عندما أنشئ منتدى إدارة الإنترنت، منح حرية كبيرة لوضع جدول أعماله، مع التقيد الواضح بأن يتصل برنامج العمل الخاص به بالعناصر الرئيسية لإدارة الإنترنت. ويشير إنشاء المنتدى بوصفه من نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بشكل ضمني إلى أن المنتدى ينبغي أن يساهم في إيجاد "مجتمع معلومات يضع البشر في صميم اهتمامه، ويشمل الجميع، وذي توجه تنموي"، فيما يتعلق بحقوق الإنسان العالمية والحريات الأساسية، على الرغم من عدم ذكر ذلك صراحة في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس، التي ترد فيها ولاية المنتدى. وهذه الأهداف الكامنة أوضحها إعلان مبادئ جنيف، وأعيد التأكيد عليها لاحقاً في الفقرتين ٢٩ و ٣١ من برنامج عمل تونس، بوصفها ديباجة للالتزامات الدول الأعضاء بإزاء قضايا إدارة الإنترنت.

٢٠ - وتتيح ولاية المنتدى المزيد من الإرشاد بشأن نوع قضايا السياسات العامة التي ينبغي أن ينظر فيها المنتدى. وبالرغم من أنه ليس من المقصود أن تشكل النقاط التالية قائمة شاملة ببنود جدول أعمال، يشار بشكل محدد إلى ما يلي:

(أ) استدامة شبكة الإنترنت ومتانة بنيتها وأمنها واستقرارها وتطورها؛

(ب) توافر الإنترنت وتوفير خدماتها بتكلفة ميسرة في العالم النامي؛

(ج) المسائل الناشئة؛

(د) تقييم مدى تجسيد مبادئ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في عمليات إدارة الإنترنت؛

(هـ) المسائل المتعلقة بموارد الإنترنت الحرجة؛

(و) القضايا الناشئة عن استعمال الإنترنت وعن سوء استعمالها، وهي مسألة تشغل بال مستعملي الإنترنت كل يوم بشكل خاص.

٢١ - وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، اتجه جدول أعمال المنتدى صوب مجموعة من البنود الثابتة التي تشمل تلك الاختصاصات الأصلية. وأدى النهج الشامل التشاركي لدى وضع جدول الأعمال فيما بين أصحاب المصلحة، ضمن الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين، إلى اعتماد مسائل السياسات العامة الرئيسية التي تتصل بإدارة الإنترنت وجرى الإفصاح عنها في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٢٢ - إلا أنه منذ إنشاء المنتدى، طرأت تعديلات كبيرة لإيضاح هذه المسائل ولفهم العلاقات فيما بينها. فعلى سبيل المثال، نوقشت، في عام ٢٠٠٦، مسألتا الانفتاح والأمن كل على حدة، إلا أن ما حدث منذ عام ٢٠٠٨ فصاعداً هو تناول هاتين المسألتين معاً، جنباً إلى جنب مع مسألة الخصوصية، اعترافاً بالصلات التي تربط بين قضايا تابعة من قبيل الوصول إلى المعرفة، وحرية التعبير، وحقوق الملكية الفكرية، وجرائم الإنترنت، وأمن الدولة.

٢٣ - كما طرأ تغير في درجة التركيز على المواضيع في إطار مجالات القضايا الأكبر. فبينما حظيت مسألة تعدد اللغات باهتمام كبير في عام ٢٠٠٨، فيما يتصل بموضوع التنوع الأوسع، يولي البرنامج المؤقت، في عام ٢٠١٠، اهتماماً أكبر بكثير للمسائل البنيوية الأساسية والتنظيمية تحت عنوان إمكانية الوصول للإنترنت والتنوع. وبالمثل، ظهرت مسألة البريد الإلكتروني المتطفل (Spam) بشكل بارز في مناقشات الأمن لعام ٢٠٠٦، بينما جرى في عام ٢٠١٠ توسيع نطاق أمن البرامج ليشمل المسألة الأعم المتعلقة بالتحكم في المواد الضارة من برامج الإنترنت.

الجدول ٣

جدول أعمال منتدى إدارة الإنترنت، ٢٠٠٦-٢٠١٠

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	مجالات المسائل
الانفتاح والخصوصية والأمن	الانفتاح والأمن	تعزيز الأمن الحاسوبي والثقة	الانفتاح	الانفتاح	الانفتاح
			-	-	الخصوصية
			الأمن	الأمن	الأمن
إمكانية الوصول والتنوع	إمكانية الوصول والتنوع	الوصول إلى البيانات التالية	إمكانية الوصول	إمكانية الوصول	إمكانية الوصول
			التنوع	التنوع	التنوع
إدارة موارد الإنترنت المرجحة	إدارة موارد الإنترنت المرجحة	إدارة موارد الإنترنت المرجحة	موارد الإنترنت المرجحة	-	موارد الإنترنت المرجحة
الحوسبة السحابية	تأثير الشبكات الاجتماعية الإلكترونية	شبكة الإنترنت غدا	المسائل الناشئة	المسائل الناشئة	المسائل الناشئة
إدارة الإنترنت من أجل التنمية	إدارة الإنترنت على ضوء مبادئ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	-	-	-	إدارة الإنترنت
تقييم إدارة الإنترنت والمضي قدماً	التقييم والتطلع إلى الأمام	التقييم والمضي قدماً	التقييم والمضي قدماً	المضي قدماً	التقييم

٢٤ - يرى الكثير من المشاركين أن اتساع وترابط الطابع الذي يتسم به جدول أعمال المنتدى يمثل نقطة قوة تؤدي إلى نضوج كبير في فهم أصحاب المصلحة للقضايا. وفي الوقت نفسه، يرى بعض المراقبين أن المنتدى لم يول اهتماماً كافياً لأبعاد إدارة الإنترنت المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان. وقد يكون هذا نتيجة للهيمنة النسبية للأخصائيين التقنيين في المنتدى، والغياب النسبي للعاملين بالتنمية وحقوق الإنسان. وكانت الجهات المدعوة لحضور اجتماعات المنتدى هي الحكومات، والمنظمات الدولية، والكيانات المعتمدة لدى مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وغيرها من المؤسسات والأشخاص ذوي الدراية والخبرة المثبتة بالمسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت.

٢٥ - وتساءل مشاركون آخرون بشأن ما إذا كان جدول أعمال المنتدى محدداً بما فيه الكفاية لأغراض الاسترشاد به في وضع السياسات الحكومية العامة. فعلى سبيل المثال،

يرغب بعض المشاركين في تخصيص المزيد من الوقت للحوار بشأن مسائل من قبيل حرية التعبير أو المساواة بين الجنسين. ويفضل مشاركون آخرون إجراء مزيد من المناقشة بشأن مواضيع معينة في مجال منع الجريمة أو مسألة تكلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت وتوفير خدماتها بتكلفة ميسرة. ومع أن هذه الاقتراحات هي اقتراحات سليمة بذاتها، نظرا للطابع المفتوح دون قيود لولاية منتدى إدارة الإنترنت، فهي قد تنم عن رغبة لإحراز تقدم ملموس بشكل أكبر في المسائل الحالية، وكذلك عن الحاجة إلى مواصلة الحوار.

٢٦ - ومسألة تعزيز التعاون، وهي نتيجة أخرى من نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المكرسة في برنامج عمل تونس، هي من المسائل التي يهتم بها الكثير من أصحاب المصلحة، وذلك تحديدا لتعلقها بإدارة موارد الإنترنت الحرجة. ويرى بعض أصحاب المصلحة أن المنتدى قد أسهم في تعزيز التعاون بين جميع المؤسسات التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت. ورأى آخرون أنه ينبغي للمنتدى أن يتناول هذه المسألة كمسألة ذات أولوية وأن يصدر توصيات إلى المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة وإلى المؤسسات الأخرى وفقا لذلك.

٢٧ - ويتضح جليا من المشاورات أنه لا يزال هناك ارتباط فيما يتعلق بمعنى تعزيز التعاون. حيث يفسر البعض تعزيز التعاون بمعنى إقامة حوار بين الحكومات بشأن قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت. ويفسره آخرون بأنه يعني تحسين الحوار بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، ربما في إطار آليات متعددة لإدارة الإنترنت، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٢٨ - وأخيرا، فهناك إدراك بين بعض أصحاب المصلحة من المجتمع المدني بأن عملية وضع جدول الأعمال التي يقوم بها الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين لا تتسم بالشمول أو الشفافية بصورة كافية. وبالنظر إلى هذا الشاغل، قد يجري الأمين العام استعراضا لهيكل ومهام الاجتماعات التحضيرية للمنتدى، وذلك عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع المستشار الخاص للأمين العام بشأن إدارة الإنترنت وأعضاء الفريق الاستشاري، مع المراعاة الواجبة لإنشاء مكتب يتسم بالفعالية والكفاءة من حيث التكلفة، كما دعت الفقرة ٧٨ (ب) من برنامج عمل تونس.

٢٩ - وبالنظر لما تقدم، يوصي الأمين العام بما يلي:

(أ) أن تعيد الجمعية العامة التأكيد على الأبعاد المتعددة لجدول أعمال منتدى إدارة الإنترنت وأن تقدم إرشادات بشأن قضايا السياسات العامة المتعلقة بإدارة الإنترنت التي ينبغي إيلاء اهتمام خاص لها في السنوات الخمس المقبلة؛

(ب) أن تقدم الجمعية العامة إرشادات بشأن "تعزيز التعاون" فيما يتعلق بمنتدى إدارة الإنترنت، وبشأن الكيفية التي يمكن بها للأمين العام أن يساعد الدول الأعضاء على أفضل وجه في هذا الصدد، وبشأن ما يكون من المنظمات ذا صلة في هذه العملية؛

(ج) أن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير لها، في دورتها السادسة والستين، بشأن الخطوات المتخذة لتعزيز شكل ومهام وعمليات الاجتماعات التحضيرية للمنتدى، بغية تعزيز عناصر الشمول والشفافية والفعالية والكفاءة من حيث التكلفة، مع كفالة التمثيل والمشاركة المتوازنين لأصحاب المصلحة.

باء - الإسهام في صنع السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي

٣٠ - يقضي برنامج عمل تونس للمنتدى بالتواصل مع المنظمات الحكومية الدولية الملائمة وغيرها من المؤسسات بشأن المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها، وإسداء المشورة إلى أصحاب المصلحة بشأن طرق الإسراع بزيادة إتاحة خدمات الإنترنت وتوفيرها بتكلفة ميسرة في العالم النامي، وتوجيه انتباه الجهات ذات الصلة إلى المسائل الناشئة. ويقصد من جميع هذه المهام، ضمن ما يقصد منها، دعم الحكومات في وضع السياسة العامة.

٣١ - ويقول البعض إن المنتدى ليست له سلطة اتخاذ القرار، ولكنه يتيح بيئة شاملة للجميع لمناقشة المشاكل موضع الاهتمام المشترك، بالاستفادة من معارف خبراء الإنترنت. ويشير بعض المراقبين إلى أن المنتدى بذلك يسهم بشكل غير مباشر في إيجاد حلول وفي تشكيل القرارات التي تتخذ في أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال، ظهر عمل منتدى إدارة الإنترنت في إعلانين وزاريين، أحدهما لمجلس أوروبا والآخر لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. إلا أن الكثير من أصحاب المصلحة لاحظوا أن إسهام المنتدى في وضع السياسات العامة يصعب قياسه ويبدو ضعيفا.

٣٢ - واستجابة لذلك، أشار الكثير من الحكومات وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني من المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية على حد سواء، إلى الحاجة للخروج من اجتماعات المنتدى بنتائج ملموسة بشكل أكبر، لا سيما في صورة نتائج خطية. ومع التأكيد على قيمة الطابع الذي يتسم به المنتدى من حيث أنه لا يهدف إلى اتخاذ قرارات، وأنه لا ينبغي أن يحول إلى هيئة تفاوضية يتفق أصلا على استنتاجاتها وبلاغاتها المشتركة، بإمكانه مع ذلك أن يقدم إسهاما أكثر فعالية في صورة مشورة وتوصيات، على النحو المنصوص عليه في مختلف مواد ولايته.

٣٣ - وفيما يتعلق بإبلاغ الكيانات الوطنية أو الدولية ذات الصلة باستنتاجات المنتدى، تتضمن الولاية حكماً بأن يقوم المنتدى "بالتواصل مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة وسائر المؤسسات بشأن الأمور الداخلة في اختصاصها". ويرد بشكل خاص في برنامج عمل تونس ذكر مدى أهمية الأمم المتحدة نظراً للدور الذي تضطلع به هذه المنظمة في تعزيز الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ويرد أيضاً ذكر منفرد للاتحاد الدولي للاتصالات في إعلان جنيف، نظراً لما له من اختصاصات رئيسية في عبور الفجوة الرقمية، وفي التعاون الدولي والإقليمي، وفي إدارة طيف التردد الراديوي، وتطوير المقاييس، ونشر المعلومات.

٣٤ - واقترحت جهات أخرى من أصحاب المصلحة جعل ميزانية المنتدى ميزانية عادية في إطار الأمم المتحدة أو حتى تحويل المنتدى إلى هيئة رسمية ضمن الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، كوسيلة لتعزيز الاتصال مع أنشطة وضع السياسات العامة. وسيكون لهذا أثر في تحويل الدول الأعضاء صلاحيات طلب تقارير محددة من المنتدى بالصورة التي تناسب المداولات الحكومية الدولية.

٣٥ - وبالنظر لما تقدم، يوصي الأمين العام بأن تشجع الجمعية العامة منتدى إدارة الإنترنت على الخروج بنتائج مفيدة تتعلق ببناء القدرات وأن يقدمها للدول الأعضاء، من قبيل التدريبات ومجموعات الأدوات المتاحة دون الرجوع إلى الإنترنت أو بالرجوع إليها، الرامية إلى إيجاد وعي أكبر وفهم أفضل للمسائل المتعلقة بإدارة الإنترنت من أجل تيسير وضع السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي.

جيم - إشراك أصحاب المصلحة في آليات إدارة الإنترنت

٣٦ - يقع على منتدى إدارة الإنترنت تكليف بمقتضى الفقرة ٧٢ (و) من برنامج عمل تونس بأن يعمل على تقوية وتعزيز إشراك أصحاب المصلحة في الآليات القائمة و/أو التي تنشأ مستقبلاً لإدارة الإنترنت، وخاصة أصحاب المصلحة من البلدان النامية. ويحدد جدول الأعمال أربع فئات من أصحاب المصلحة، هي الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وهذه الجهات لا تجمعها إلا روابط فضفاضة. وتعد فكرة كون المنتدى ملتقى لأقران أمراً محورياً في هوية المنتدى.

٣٧ - وميزة المنتدى، كما يرى الكثيرون، أنه بالتححرر من قيود المفاوضات والاعتماد الرسمي للممثلين، يمكن أن يتحقق تبادل أفكار مفتوح بين أشخاص، قد يمكنهم اتخاذ إجراءات في أماكن أخرى. ويؤدي هذا إلى تمكين المشاركين من أن يستوعبوا بشكل أفضل أوجه التشابه الاختلاف بين مواقفهم وآرائهم، مما يمكن المنتدى من التأثير على أصحاب المصلحة وإعلامهم، دون الاضطرار إلى جعل ذلك رهناً بمفاوضات وتحقيق توافق آراء بشأن السياسات.

٣٨ - إلا أن العيب في ذلك بالنسبة للكثير من المشاركين هو الشك في مدى فعالية الدخول في مناقشات مفتوحة، تضمنت في عام ٢٠٠٩ عددا كبيرا من حلقات العمل والأفرقة والمناسبات تركزت في دورة لمدة ثلاثة أيام وحضرها ما يقرب من ١٤٠٠ مشارك. ونتيجة لاتساع جدول الأعمال الذي يتبناه المنتدى، هناك ميل إلى قلة التركيز على عناصر رئيسية في إدارة الإنترنت. ومن الناحية العملية، دعا الكثير من المشاركين إلى اتباع نهج أكثر اتساقا إزاء عقد اجتماعات وحلقات عمل المنتدى، وكذلك إلى زيادة الاهتمام بمناقشات الاجتماعات والربط بين عناصرها.

٣٩ - وأعرب عن شغل مؤداه أن الصلة بين حلقات العمل والجلسات الرئيسية لم تكن واضحة أو قوية كما كان متوقعا. فطرح حلقات العمل ثروة من المعلومات والآراء، إلا أنه اتضح أن هذه الإسهامات لم تدر حولها المناقشة في الجلسات الرئيسية إلا بشكل محدود. وناقش عدد من "الاكتلافات الدينامية" المنظمة ذاتيا وغير الرسمية مسائل محددة في فترة ما بين الاجتماعات السنوية، ولكنها لم تكن آلية ملائمة ولا ناجحة لاحتضان مناقشة حقيقية مستمرة.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، ففيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة وتمثيلهم، ليس واضحا ما إذا كان الشكل الحالي لمنتدى إدارة الإنترنت وطرق عمله تفضي إلى إجراء حوار بين جميع أصحاب المصلحة المهتمين، بما في ذلك على وجه الخصوص، أصحاب المصلحة غير المشاركين، أو يكفل مشاركة وتمثيلا منصفين لأصحاب المصلحة.

٤١ - وعلى وجه الخصوص، ففيما يتعلق بالبلدان النامية، طلبت الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس إلى الأمين العام تقديم المشورة إلى جميع أصحاب المصلحة مع اقتراح السبل والوسائل التي من شأنها الإسراع في توفير خدمات الإنترنت في البلدان النامية بتكلفة ميسرة؛ وتعزيز ودعم مشاركة أصحاب المصلحة في آليات إدارة الإنترنت الحالية والتي تنشأ مستقبلا، ولا سيما أصحاب المصلحة من البلدان النامية؛ والمساهمة في بناء القدرات في مجال إدارة الإنترنت في البلدان النامية، والاستفادة بشكل كامل من الموارد المحلية من المعارف والخبرات.

٤٢ - وكما يتضح من الجدول ٤، كانت المشاركة في منتدى إدارة الإنترنت واسعة النطاق ولكن متفاوتة إلى حد ما. وكان أحد الشواغل الخاصة للدول الأعضاء، كما أعرب عنه في برنامج عمل تونس، وكرره أصحاب المصلحة، هو الغياب النسبي للمشاركين من البلدان النامية. وينطبق وجه القصور هذا على الكيانات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. ومن بين الحكومات التي بلغ عددها ٨٣ الممثلة في الاجتماع الرابع للمنتدى في شرم الشيخ، مصر، كانت ٥٠ حكومة منها من مناطق نامية. ولم تشارك ما يقرب من ١١٠ دول أعضاء معظمها دول نامية.

الجدول ٤

المشاركة في الاجتماع الرابع لمنتدى إدارة الإنترنت المعقود في شرم الشيخ، مصر، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

فئة أصحاب المصلحة	عدد البلدان أو المناطق	عدد الوفود	عدد المشاركين
الحكومات			
البلدان المتقدمة النمو	٣٢	٤٦	١٣٦
أفريقيا ^(أ)	٢١	٥٣	٢٧٢
آسيا والمحيط الهادئ (بخلاف رابطة الدول المستقلة)	٢٢	٤١	٨٨
رابطة الدول المستقلة	٣	٥	٧
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦	١١	٢٦
المجموع الفرعي	٨٤	١٥٦	٥٢٩
المنظمات الدولية			
منظومة الأمم المتحدة	—	١٦	٥٢
منظمات دولية أخرى	—	١٧	٦٣
المجموع الفرعي	—	٣٣	١١٥
القطاع الخاص			
مناطق متقدمة النمو	١٧	٧٠	١١٩
أفريقيا ^(أ)	٥	٢٩	٤٩
آسيا والمحيط الهادئ (بخلاف رابطة الدول المستقلة)	٨	١٤	١٥
رابطة الدول المستقلة	صفر	صفر	صفر
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢	٢	٣
المجموع الفرعي	٣٢	١١٥	١٨٨
المجتمع المدني			
مناطق متقدمة النمو	٢٣	١٧١	٣١٧
أفريقيا ^(أ)	١٦	٥٠	١١١
آسيا والمحيط الهادئ (بخلاف رابطة الدول المستقلة)	١٨	٤٢	٧٦
رابطة الدول المستقلة	٣	٥	٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١١	١٥	٢٦
المجموع الفرعي	٧١	٢٨٣	٥٤٤
المجموع	١٠٦	٥٨٥	١ ٣٧٦

ملاحظة: ينبغي اعتبار الأرقام تقريبية نظرا لأن اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت لا تتبع إجراء رسميا لاعتماد المشاركين.

(أ) بما في ذلك البلد المضيف، مصر.

٤٣ - ويمكن أن يعزى هذا الغياب النسبي للمشاركين من البلدان النامية إلى نقص الأموال المتاحة لهم للسفر وإلى نقص القدرات، ولا سيما نقص الدراية الأساسية للدخول في مسائل إدارة الإنترنت. ويتناول برنامج منتدى إدار الإنترنت مسائل تقنية وكذلك مسائل متعلقة بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الغالب الأعم، لم يكن المشاركون ذوي اختصاص في كلا المجالين، مع أنهم قد يكون لديهم اهتمام قوي بالاطلاع على المجالات الأخرى وقد يستفيدون استفادة كبيرة من ذلك. وحتى في إطار مجالات اهتمام خاصة، من قبيل أمن الشبكات، فبعض المشاركين مؤهلون بالضرورة بشكل أفضل من غيرهم للاستفادة من مشاورات المنتدى. ونظرا لمحدودية الاهتمام المولى لبناء قدرات إدارة الإنترنت في البلدان النامية، يساور بعض أصحاب المصلحة شغل مؤداه أن منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية ربما يكون قد طغا عليه الاهتمام المولى للمسائل التقنية.

٤٤ - وجرى تقديم بعض الإسهامات وبذل بعض الجهود لمسألة بناء قدرات إدارة الإنترنت في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، قدمت بعض الجهات المانحة تبرعات لتمويل حضور الاجتماعات، وقُدِّم كذلك دعم لإقامة ائتلافات دينامية من أجل الشباب وذوي الإعاقة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وعلى وجه الخصوص، فمن أجل تعظيم مشاركة أصحاب المصلحة من البلدان النامية، تتخذ الترتيبات لتحقيق إمكانية الوصول عن بعد، بما في ذلك اجتماعات مراكز النشاط الإقليمية، مع حصول تحسن عام في المشاركة عن بعد أكثر منه على مدى السنين. ووردت تقارير مؤداها أن مراكز النشاط القائمة عن بعد قد سمحت بتنظيم جلسات موازية مكّنت المشاركين عن بعد من مشاهدة مداوالات المنتدى والمشاركة فيها والتحاور بشأنها.

٤٥ - وبالرغم من هذا التقدم، تتمثل الرؤية العامة في أنه لا يزال ينبغي بذل جهد أكبر لتعزيز فرص المشاركة عن بعد، وينبغي توفير المزيد من الموارد لشمول أصحاب المصلحة المهتمين غير القادرين على حضور الاجتماعات حضورا فعليا.

٤٦ - ومن أجل المساعدة في بناء قدرات جميع أصحاب المصلحة من جميع البلدان كي يشاركوا في اجتماعات المنتدى، يُلتَمَس تقديم مساعدات من أجل إشراكهم بصورة نشطة في اجتماعات المنتدى، بسبل من بينها تحسين آلية التمويل. وفيما يتصل بذلك، يُرى أيضا أنه من الضروري توفير الموارد التعليمية والتدريبية بشأن مجموعة كبيرة من مسائل إدارة الإنترنت، وأنه ينبغي استكشاف كيفية توفيرها بشكل فعال ومبتكر (وخاصة على ضوء نقص إمكانية الوصول من جانب الكثير من أصحاب المصلحة في البلدان النامية الذين لا يتوافر لديهم إلا القليل من المعرفة بإدارة الإنترنت).

٤٧ - ويمثل الموقع الإلكتروني لمنتدى إدارة الإنترنت، ومنشورات المنتدى، والبريد الإلكتروني لاجتماعاته وتوفير ترجمة فورية بست لغات، مبادرات ملموسة تتخذها أمانة المنتدى بالتشاور مع الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين. ولا يزال تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة أيضا شاغلا مستمرا من الناحية التنفيذية. ويعمل الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين، باستمرار، على استعراض الإجراءات ومحاولة التحسين على أساس الردود التي تصل من أصحاب المصلحة.

٤٨ - وفي هذا السياق، ينبغي أيضا ملاحظة زيادة انتشار المبادرات الوطنية والإقليمية لمنتدى إدارة الإنترنت منذ عام ٢٠٠٦. وقد عقدت اجتماعات إقليمية شبيهة باجتماعات المنتدى في شرق أفريقيا (نيروبي)، وغرب أفريقيا (أكرا)، ووسط أفريقيا (برازافيل)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مونتفيدو، وريو دي جانيرو، البرازيل)، وفي البحر الكاريبي (سانت كيتس ونيفيس)، وفي أوروبا (ستراسبورغ وجنيف). وعقدت اجتماعات وطنية للمنتدى في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وبينما كانت جميع هذه المبادرات ترمي إلى أن تصب في الاجتماعات السنوية للمنتدى، كانت أيضا تمثل قيمة في حد ذاتها، بغض النظر عن أية صلة بالمناقشات العالمية. ولوحظ أن جميع المناطق كانت لها شواغل وأولويات مختلفة، ولا تزال مسألة إمكانية الوصول تحتل صدارة الموضوعات ذات الأولوية في العالم النامي.

٤٩ - وبالنظر لما تقدم، يوصي الأمين العام بما يلي:

- (أ) أن تدعو الجمعية العامة الدول الأعضاء لتقديم تمويل إضافي لزيادة المشاركة من جانب البلدان النامية في منتدى إدارة الإنترنت؛
- (ب) أن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على زيادة دعمها لبناء قدرات إدارة الإنترنت في البلدان النامية، بسبل من بينها آليات إدارة الإنترنت الإقليمية والوطنية؛
- (ج) أن تشجع الجمعية العامة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة كي تبذل جهودا منسقة لتعزيز بناء قدرات إدارة الإنترنت في البلدان النامية، بسبل من بينها تعزيز المساعدة التقنية وتقديم المواد التعليمية والتدريبية ذات الصلة.